

التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم النحو

د/ دليلة مزوز

جامعة بسكرة

الملخص :

تقوم فكرة المقال على إشكالية واحدة مفادها : إن النحو العربي في أصوله الأولى قائم على أسس صوتية، أو لنقل إن كثيرا من الأحكام النحوية ذات طبيعة صوتية ؛ ذلك أن اللغة في نظامها تعمل وفق قانون الارتداد ؛ أي التردد والتقدم لتبني صيغها وتثبت تراكيبها . فالتراجع قوامه الوقوف على البنيات المؤسسة للبناء النحوي، والتقدم بحث عن الأهداف الوظيفية التي تسعى اللغة إلى تحقيقها . ولعلنا نلمس هذا القانون مجموعا في تعريف ابن جني للغة التي حدها بطرفين أديهما الصوت وأقصاهما التداول .

إنه يعلن في هذا التعريف عن القوانين التي تحكم اللغة والتواصل، وهي نوعان داخلية وخارجية، فأما القوانين الداخلية؛ فتلك التي تحكم اللغة من داخل التركيب . وأما القوانين الخارجية؛ فتلك التي تحيط باللغة من سياق وظروف تتعلق بعملية التكلم .

Résumé: L'article porte sur le sujet de la grammaire arabe qui est fondée sur des éléments phonétiques .

Le système de la langue fonctionne selon la loi de recul/avance pour constituer ses formules et structures: le recul consiste en l'analyse des structures fondamentales de la grammaire tandis que l'avancement concerne de la recherche des buts fonctionnels visés par la langue .

Cette loi est clairement déterminée dans la définition qu'a donnée Ibn Djini au langage, qui est défini selon lui comme un ensemble de sons que chaque peuple utilise pour exprimer ses besoins. Ensuite il présente la définition de la grammaire qui doit être obligatoirement complétée par la conjugaison.

مقدمة :

تقوم فكرة البحث على إشكالية واحدة مفادها: إن النحو العربي في أصوله الأولى قائم على أسس صوتية، أو لنقل إن كثيرا من الأحكام النحوية ذات طبيعة صوتية، ؛ ذلك أن اللغة في نظامها يعمل وفق قانون الارتداد، أي التراجع والتقدم (لتبني صيغها وتثبت تراكيبيها). فالتراجع قوامه الوقوف على البنيات المؤسسة للبناء النحوي. والتقدم بحث عن الأهداف الوظيفية التي تسعى اللغة إلى تحقيقها. ولعلنا نلتمس هذا القانون مجموعا في تعريف ابن جنى للغة التي حددها بطرفين أدناهما الصوت وأقصاهما التداول.

يقول ابن جنى: " إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"¹ يمثل هذا الحد اعترافا صريحا بأن الأساس الأولى للغة؛ هو الأصوات التي تتبعث من قوانين الطبيعة، يطوعها الإنسان لتسهيل تواصله في مواقف مختلفة، وهي محكومة بمستويين: أحدهما داخلي وهي تراكيب اللغة ؛ أي تلك الاستعمالات التي ابتدعها الإنسان. ومستوى خارجي وهي الظروف والسياقات المحيطة بعملية التكلم.

وليس من العجيب أن نجد ابن جنى لما انتهى من تعريف اللغة انصرف رأسا إلى تعريف النحو، وهو مدرك تماما أن اللغة دون نحو ليست شيئا يذكر. وفي تعريفه يعرض لبعض القضايا الصوتية ننتبينها مفصلة في البحث. يقول عن النحو إنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة"².

¹. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1986، ج1، ص 34.

². المصدر نفسه، ج1، ص 35.

فالنحو والصرف يرتدان في أساسهما إلى الصوت، ومن المسائل النحوية والصرفية المذكورة: الإعراب والإضافة والتنشئة والجمع، والتكسير وغير ذلك. لقد تبين الطرح، وتوطدت العلاقة بين الصوتيات والنحو، لما ألمحنا من قضايا، ولكن تفصيل ذلك يكون مبنيًا عبر عناصر المقال.

1. أول لبنات النحو: مظاهر التأليف بين الحروف في الكلم:

عمد الخليل إلى أصوات العربية و صنفها إلى نوعين: حروف تتألف فيما بينها ويحسن بها الكلام، وحروف لا تستقيم منها الكلمة، ومن ثم كان حديثه عن اللغة المستعملة واللغة المهملة، وبيّن أن الحروف التي تخرج من اللسان ذات أهمية في بناء الكلمة العربية من ذوات الرباعي والخماسي، سماها حروف الذلاقة وهي: (ر، ل، ن، ف، ب، م)، تعكس قيما صوتية كالسهولة في نطقها وكثرة دورانها في الكلام، يقول الخليل: " فلما ذلقت الحروف الستة ؛ ومذل بهن اللسان؛ وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام ، فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرّى منها أو بعضها"¹

إنه يضع بين يدي المدققين اللغويين معيارا لتمييز صحيح الكلام من فاسده، وكأنني به أدرك خطورة المسألة وغموضها على الناس، فيقع اللبس وتختلط الأبنية الأصلية بالأبنية المستحدثة المبتدعة. إنه يدعو من غير توان إلى قياس أبنية العرب وعرضها على ميزان الصوت الذي تشكله حروف الذلاقة والشفوية. يقول: "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق

¹. كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424، 2003م،

ذلك

فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب"¹.

وهذان الحرفان هما: العين والقاف، إنهما يحسنان بناء الكلمة وبضيفان إليها جرسا وصلابة على حد قول الخليل، وهما من الحروف اللذين تميزت بهما العربية والساميات القديمة².

لقد استتطق الخليل اللغات التي جاورت العربية آنذاك ولاحظ على أبنيتها نقصا ولينا وخشي أن يمتد هذا إلى العربية، فوضع هذه الضوابط لحفظ العربية من اللحن والضعف.

لقد وضع منهاجا قويا مستديما، وبين مسلكا دقيقا. وحدّ به النظر النحوي، وبين بطريقة منطقية عقلية منهج التعامل مع الحروف الأصول وتوظيفها للحصول على أبنية صرفية متعددة تخدم توارلا دائما. ثم إنه ربط بين الحروف والحركات بشكل يفرضي إلى "مركبات صوتية مفيدة في النظام الاشتقاقي والتصريفي"³ ويمكن أن يعكس لنا هذا التلاقي الثنائي الصوتي "صورة مثالية لما يحدث في العلاقات الإعرابية بين الكلمة وعواملها النحوية داخل بنية الجملة التامة"⁴ وهو انعكاس واضح للصورة المجردة والبنيات المشكلنة.

¹. المصدر نفسه، ج1، ص37.

² ينظر: يحي عبابنة، النظام السيمائي للخط العربي، في ضوء النقوش السامية ولغاتها - منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998م، ص66. وينظر أيضا: كتابة التطور السيمائي لصورة الكتابة العربية، دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، ط1، 2000م، ص 166.

³. المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منوية، تونس، ط2، 2004م، ص 84.

⁴. المرجع نفسه، الموضوع نفسه.

2 - بنيات العربية بحسب الحروف الأصول:

تسعى اللغة العربية دوما نحو الامتثال لقوانين الكون المتناغمة، فهي تبحث في تشكيلها عن الانسجام في أبسط صورته التي تعكسها حروف العربية وبنياتها، ذلك أننا نملك من هذه اللغة بنيات صغرى وبنيات كبرى. فأما البنيات الصغرى فهي الحروف، وأما البنيات الكبرى فهي التي تمثلها الأفعال والأسماء، وتتراوح مساحتها من ثلاثة أحرف إلى ستة بحسب النوع والمعنى.

أما عن البنيات الأحادية والثنائية التي نجدتها في الحروف فهي ترد في الجملة لتكمل نقصا وتقوي ربطا، وتُظهر معنى كان خفيا ومثال ذلك الواو العاطفة التي تفيد مطلق الجمع، وتفيد الحال، وتفيد القسم. وأما الواو العاطفة؛ فيرى النحاة أنها أصل حروف العطف، إذ "لا توجد إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو"¹ فالواو مفردة في دلالتها لذلك وجبت الأصالة لها في باب العطف، وهي كذلك مفردة في تركيبها بالقياس إلى "أو".

وما دامت الواو أصلا وبقية الحروف العاطفة فروعا لها، فإن معنى الجمع الذي اتصفت به دلت عليه نجده ساري المفعول مع كل الواوات السابقة الذكر، وهي واو الحال وواو القسم وواو المعية².

وترد البنيات الثنائية في العربية أيضا لتؤدي وظيفة لا تؤديها غيرها من البنيات؛ فالعربية جعلت لكل معنى لفظا يختص به، فإذا تصقحنا مثلا: حروف النصب والجرم التي تدخل على الأفعال والأسماء، فإننا نلاحظ أيضا من المعاني التي تسوقها إلى التراكيب الفعلية، نحو: لا لم، لما ولن. التي تفيد في مجملها

¹. شرح المفصل، ج5، ص 6.

². ينظر المصدر نفسه، الموضوع نفسه.

النفي، إذ تتوزع "لا" في الجملتين الاسمية والفعلية، فهي في الفعلية ناهية جازمة وفي الاسمية نافية، ومن بين النفي والنهي علاقة تقارب قد يتحقق على مستوى الزمن، إذ إن النفي أوسع من النهي، فهو يمتد من الماضي إلى المستقبل. وأما النهي فيكون في الحاضر والمستقبل، وهنا تتقاطع الداللتان فيصير النهي نفيًا ولو لفترة وجيزة. ثم إن الرؤية الإدراكية تحدث لنا اتصالًا بينهما من جهة النداء، إذ يتقاطعان مع حروف النداء، والأمر، فانفتاح البنيات على بعضها أمر وارد في اللغة إذ تتلاقى "لا" النافية مع "أن" الناصبة فتكون لنا أداة نصب (لن) وهذا ما ذهب إليه الخليل وعارضه سيبويه بامتناع تقدم أن عليها، وهو أمر ممكن مع لن، فلو كانت (لن) مركبة من (لا) و(أن) لانتفى ذلك معها، وهنا أمر أكده الاستعمال.

3. من الحروف إلى الكلمة تشكل النحو العربي وتحدت مقاصد الخطاب:

يجد المتصفح الباحث فروقا شكلية وأخرى معنوية بين الحروف والكلمات التي هي أسماء وأفعال، فأما الأسماء فيمكن أن نجد تشكلها من الحروف التي تضاف إليها ليتحول الاسم من وضع التذكير إلى وضع التأنيث نحو ما ذكره سيبويه في الأسماء الستة، وهي: "ابنٌ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: ابنةٌ. واثنان، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: اثنتان، كقولك: اثنتان. وامرؤٌ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: امرأةٌ. وبنتمٌ، واسمٌ، واستٌ"¹.

فهذه التاء التي دخلت على الأسماء تدخل أيضا على الأفعال، ولكن ببنية مغايرة، فهي تكون في أول الفعل نحو: هي تفعل، وتكتب ... وتدل على زمن الفعل ونوع الفاعل ويلازمها الفتح مع كل الضمائر في الأفعال

¹. كتاب سيبويه، ج4، ص 149.

المضارعة. وقد نجد تلازماً بين الحروف والحركات يسيرها قانون المماثلة الصوتية والتجاور الصوتي، فالعرب ألزمت الكسرة لبعض الكلمات نتيجة التقاء الساكنين نحو: حذار، وبداد ونظار¹. وقد قرأ بعضهم قوله تعالى: "قل انظروا"² بكسر حركة اللام في فعل الأمر "قل".

ويتضح المقصد والمعنى من القراءة طريقة النطق وهو الفهم والإفهام وبلوغ الغاية والمرام التي يتوخاها مستعمل اللغة، إذ لا فهم دون نطق صحيح وسليم تتوافق فيه بنية الكلمة ومعناها. فهذا التوازن ساري المفعول يحققه النظام الصوتي في الأحكام النحوية والتداولية.

لعل الغاية المرجوة هنا في بيان ما للحركات الإعرابية من شأن عظيم في إظهار المعنى، وبيان مقصد المتكلم نحو المخاطب، وهذا ما أظهره سيبويه في بابي النفي والنهي، لأنهما أوسع تداولاً، يقول: "وأما خالداً فلا تشتم أباه، وأما بكرأ فلا تمرر به. ومنه: زيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمرٌ للغائب بمنزلة افعَل للمخاطب"³.

وفي النهي ذكر مثالا: "وتقول: اللذين يأتينك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيدا، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر"⁴. فهما موجهان للحاضر والغائب خلاف الاستفهام الذي يختص بالحاضر فقط. ويضاف إلى هذه الأحكام حكم النصب والرفع في النفي الذي يشتغل بحركات النصب

¹. المصدر نفسه، ج4، ص 152.

². وهي قراءة حمزة وعاصم، وقرأ بقية القراء "قل انظروا" بضم اللام، ينظر: الكتاب، ج4، هامش ص 153.

والآية من سورة يونس / 101 قال تعالى: "قل انظروا ماذا في السموات والأرض".

³. الكتاب، ج1، ص138.

⁴. الكتاب، ج1، ص139.

وينفتح على الرفع باختيار المتكلم، فأما النصب فإنه يقوّي من دلالة النفي والنهي ويبعث على تنفيذهما في الاستعمال اللغوي وتثبيت معنهما في الواقع المدرك وهذا الامتداد إذا وقعت بعدهن همزة أو حرف مدغم نحو: "تشاء ويسود ويجيء"، ويكون مع الإدغام شابة ودابة. هذه الكلمات تلزم مستعملها بضرورة النطق الجيد وتحقيق المد والهمز والإدغام ليزداد وضوح معناها مع ضرورة ضبط الحركات الإعرابية إذا ما انتظمت في جملة ما.

فالمواضع هي التي تتحكم في بيان الوظائف النحوية، وينعكس هذا في أواخر الكلمات، حيث يكتمل ميلاد المعنى بعد اكتمال البنية والتركيب، وتتحقق عدة علاقات عند الربط بين عناصر متألّفة فيما بينها، فيكون الإسناد والفاعلية والمفعولية، والابتداء والإخبار وكل ما يتعلق بالجملتين الفعلية والاسمية.

4. التوازي بين البنية الصوتية والبنية الصرفية:

الحركات الثابتة بنية مختزلة مساعدة على تقوية المعنى، وهي أيضا متصلة ومكاملة للكلمة والجملة معا. وهي بمثابة الخط الموازي الذي يحرك البنية ويبث فيها الحركة، فلولاها لما نطقنا بها.

إنها تثبت انسجاما بين الكلمات المتألّفة والمتجاورة، وهي أيضا تجمع المعنى المتفرق فتختزله، وتجعله واضحا دقيقا يتجه اتجاهين: عمودي وأقفي.

فأما الاتجاه العمودي فيبرز الدلالة، وأما الاتجاه الأفقي فإنه ينسج التركيب ويراقبه، ويعلن عن أي خلل في النظام الكلي، فهذه البنيات "تمنح المتكلم فرصة أفضل في التدريب والمران، إذ اعتمد النطق المقطعي المتدرج البطيء، وتلعب المهارات اللغوية وسياقاتها المتباينة دورا مهما في ذلك"¹.

¹. ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، 1983، ص 97.

وتتحكم هذه الحركات المتنوعة في تعدد المعنى، الذي يتعدد بتعدد الألفاظ وتنوع الحركات، التي ترتبط في وجودها بالسوابق؛ فالسابقة (ب) في الفعل المضارع (يفعل) ارتبطت بالضممة في آخر الفعل، وإذا حذفناها فإنها تزول بزوالها وتحل محلها حركة الفتحة (فعل)، فهذا الارتباط التلازمي حتمية فرضتها البنية التي أوجدت معنى موازيا لها.

والمورفيم (ب) أو (ت) "هي لاحقة على الأصل الإشاري (أن) الذي يفيد الحضور مطلقاً: أن ت"¹.

وتفصل الحركة في الفرق بين أنت للمؤنث، وأنت للفرد المذكر، وتتغير إلى الضم في الجمع المذكر أو المؤنث في (أنتم، وأنتن).

وتزول الحركات لتحل محلها الحروف كما هو الشأن في الأفعال الخمسة، وإن كان الأمر هنا يعني أربعة أفعال وهي: تفعلين، تفعلان، تفعلون مستثنين "تفعل" الذي انفرد بحركة في آخره.

وتأتي مع الضمائر المتصلة في الفعل الماضي المتصرف الدال على المخاطب مفرداً أو مثني أو جمعا، وتجتمع بالحرفين (م) و(ن) في المثني والجمعين على حد سواء نحو (كتبتما) (كتبتم)، وكتبتن، وكأنهما حرفان وضعا لاستقرار الحركة. فالحروف (ت) و(ب) و(م) و(ن) مساعدات على تشكيل البنية ووضوح المعنى، وسميت بالصيغ التائية نسبة إلى التاء والميميات قياسا على الميم².

ويأتي التنوين ليلحق بالوظيفة المكملة لبنية التركيب، فهو في أصله حرف حذف واستبدال بحركتين، فهذا الحذف اختزال صيغي يدل عليه التحليل

¹. الأزهر الزناد، الإشارات النحوية، ص 316.

². المرجع نفسه، ص 318.

المقطعي نحو: كتاب ← فهو مقطع طويل مغلق وصورته: ص ح/ص ح ص/ص ح. بينما تكون الكلمة نفسها في وضع العلامة الأحادية: كتاب من نوع المقطع القصير المفتوح: ص ح/ص ح ص/ص ح.

فالحركة هنا عوملت معاملة الحرف الدال على التعريف، بزيادة الحركة على الحركة، كأنما زيادة (أل) على الاسم، وتوحي أيضا بأن الحركة الأولى أصلية والثانية فرعية مزيدة جيء بها لإفادة التركيب بطرق شتى. ينظر علماء النحو إلى التتوين على أنه قمة الصرف وأصله، يقول ابن يعيش: "وأصل الصرف التتوين وحده"¹، ولما كان كذلك اصطلح على الأسماء المنونة بالأسماء المتمكنة الأمكنة، ومعنى هذا أن الإعراب أصل في الأسماء، وأن التتوين يخرج الأسماء من شبهها بالحروف، فتخرج به من الإعراب إلى البناء².

5. الصوت قوة معنوية تتحكم في معاني النحو العربي:

قد يبدو الأمر غريبا، أو بعيد المنال عندما نتحدث عن دور الظواهر الصوتية في توضيح المعنى النحوي، ولكن بمجرد الوقوف على بعض النصوص التطبيقية التي ساقها النحاة القداماء يزول العجب، ويحل محله التعظيم لما وصل إليه العقل العربي من طروحات، أشاد بها الدرس اللساني الحديث. إننا نلتمس ذلك في قضايا التنغيم والندبة اللذان لا يكادان يفصلان في أهدافهما.

فقد أبرز النحاة في أكثر من موضع ما للتنغيم من أثر صوتي سياقي نطقي في توضيح المعنى وبيان القصد من الكلام في أكثر من قضية نحوية، توسعت استعمالاته ويات الاهتمام بتوضيح ملابساته أمرا ضروريا. لأن "دراساتهم

¹. شرح المفصل، ج1، ص 164.

². شرح المفصل، ج1، ص 165.

الصوتية قمة في استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على ما هو واقع بعيدا عن الفرض والتأويل في حين كان درسهم النحوي يعتمد في كثير على المنهج المعياري الذي أسس في غالبه على الفرض والتأويل¹.

لقد بين سيبويه أثر التنغيم في بيان المعنى في الندبة، وأجاز إضافة الألف لمد الصوت تعبيراً عن الحزن والتفجع، يقول: "اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء"² وقد قاس الندبة على النداء من حيث مد الصوت ورفع لإعلام المخاطب وتنبيهه.

وقد زاد سيبويه على قضية الندبة تفسيراً صوتياً، إذ حدد نوع الحركة التي تكون تابعة للحرف الذي قبل ألف الندبة³، واشترط أن تكون مفتوحة لأنها ملحقة بالألف، وقد بين ابن جنى هذا التشابه الكبير بين الحركات والحروف، فالفتحة ألف صغيرة، والضممة واو صغيرة والكسرة ياء صغيرة، فالحركات تكون تابعة في أغلبها لحروف المد.

لقد تناول ابن جنى درس سيبويه في وصف وحذف الصفة لدلالة القرينة الحالية عليها. وهي التنغيم، يقول: "وقد حذف الصفة، ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذف فيه الصفة، لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك، من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله:

¹. أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط1، 1983م، ص 58.

². كتاب سيبويه، ج2، ص 220.

³. المصدر نفسه، الموضوع نفسه.

طويل، أو نحو ذلك. و"أنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ"الله" هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك"¹.

لقد بان دور التنغيم في إزالة اللبس، وتوضيح الكلام، لا سيما أثناء الموقف التواصلي المباشر، فإن "السامع يفهم قصد المتكلم دون خلل، فالأدوات المعينة على إيصال المعنى التعظيم، أو التفخيم أو الحزن أو الفرح واضحة الهدف. وقد أضاف ابن جنى حرف اللام وجعله من حروف المد، ثم إن الدرس الصوتي الحديث عد اللام والنون والميم من حروف المد والإطالة² وسماها علماء العربية القدماء بالأصوات المتوسطة³. أما ابن يعيش فإنه يذكر أسباب لجوء العرب إلى المد في الندبة والنداء.

يقول: "اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضراً.

وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله يا (أو) (وا) لمد الصوت، ولما كان يسلك في الندبة

¹. الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1999م، ج2، ص 372، 373.

². ينظر عصام نور الدين، علم الأصوات اللغوية، الفونتيكا، دار الفكر اللبناني، ط1، 1992م، ص 241.

³. أي أنها تقع في وضوحها وجهرها بين الأصوات اللينة والصوامت.

أو النوح مذهب التطريب زادوا الألف آخر للترنم ... لأن المد فيها أمكن من أختيها"¹.

إن النص شاهد واضح متعدد التفسيرات، فقد ركز النحاة على الجانب الصوتي وجعلوه ضابطا قويا لتوجيه النحو وأحكامه، وبينوا الظروف والملابسات التي دفعتهم لوضع مثل هذه الأساليب، وردوها إلى العوامل النفسية للمتكلم وبينوا التشابه بين أسلوب الندبة وأسلوب النداء الذي يكمن في رفع الصوت ومدّه لأجل إبلاغ وتبنيه المخاطب؛ مع أن الندبة لا يمكن أن يستجيب فيها المخاطب للمتكلم على اعتبار أنه ميت، مثلما هو الغائب لا يمكن أن يستجيب للمنادي. نلاحظ كيف وصف النحاة واقعهم اللغوي وتواصلهم فيما بينهم بدقة دون إهمال ظروف التواصل ومقاصده، التي يوجهها الصوت، وتوضحها البنية التركيبية.

6. الحركات الثابتة استكمال لبنية الكلمة العربية:

تبنى العرب القدماء منهاجا شكليا لضبط كلامهم، وتوجيه بنياتهم، وكان لهذا الضابط الشكلي دور كبير في صياغة الكلمات وتوليدها، وكذا بيان المعنى وتوضيحه.

فقد ارتبطت الحركات الثابتة بالنظام الصرفي، وصارت جزءا منه، حيث أسهمت في تنمية المعاجم العربية، وتوسعت دائرة اللغة عن طريق التصريف والاشتقاق اللذين يمسان فئة من الأسماء والأفعال والحروف.

¹. شرح المفصل، ج1، ص 358.

1. الحركات والمشتقات:

يحدث تحويل الأسماء وتوليد مشتقات كثيرة ذات دلالات مختلفة عن طريق الحركات الثابتة القصيرة، والحركات الطويلة، أي الصوائت نحو (الألف، والواو، والياء)، ويكون الاشتقاق على النحو الآتي:

أ. **المصدر:** واشترط ابن هشام في صياغة المصدر من الفعل أن يكون مستوف آخر الفعل. نحو: أعطيت ← إعطاء. واغتسلت - اغتسالا¹ وتكون الصيغة هنا متصرفة ومنونة.

ب. **اسم الفاعل:** ويكون اشتقاقه من الفعل للدلالة على معنى الحدث وزمنه نحو ضارب، ومكرم. وله صيغتان فاعل ومفعول فتكون الأولى من الثلاثي، والثانية من غير الثلاثي، فإذا كانت كذلك، تصاغ من المضارع بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر² ويتضح المعنى فيما يلي:

صعد ← صعود جلس ← جلوس

قرأ ← قارئ

وتحوّل الصيغة يكون بإضافة صائت طويل نحو (الواو) والألف.

ج. **اسم المفعول:** ويكون اشتقاقه من الثلاثي على زنة: مفعول نحو: مضروب، مقتول، مجرور. ومن غير الثلاثي بلفظ مضارعه بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

والصيغة هنا شبيهة بصيغة اسم الفاعل (مفعول - مفعول) مع اختلاف في حركة ما قبل الآخر، ففي اسم الفاعل ترد كسرة، وفي اسم المفعول ترد فتحة،

¹. شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية:

صيدا، بيروت، 2002م، ص 391.

². ينظر المصدر نفسه، ص 395.

وتأويلنا لورود هذه الحركات أن الكسر في اسم الفاعل حنو للرفع في الإسناد، وأما الفتح فهو بيان لوظيفة المفعول ومحل النصب.
فالرفع والكسر من أقوى الحركات، أما النصب والفتح فهما علامتان للخفة.

د. صيغة المبالغة: وتكون بتحويل صيغة فاعل إلى فعال أو مفعال أو فعول وتدل على الكثرة، وفعل أو فعل وتدل على القلة¹. لقد أبانت الحركات عن دورها في إظهار المعنى وتوجيهه، إذ أضاف التضعيف في (فعال) وإضافة (الميم والواو) في (مفعال وفعول) على الكثرة، أما الصيغتان: فعيل وفعل فإنهما توحيان بالتصغير والإيجاز، والتصغير تقليل.

2. الحركات الثابتة وصياغة الأفعال:

يعمل التحويل في مستوى الأفعال، اعتمادا على الحركة فقط (صائت قصير أو طويل)².

أ. التحول من الماضي إلى الأمر (في الفعل الثلاثي).

ويكون مبنيا كما في الأمثلة الآتية:

1. جلس - اجلس - فتتحول حركة ما قبل الآخر إلى كسر.

2. أمر - أمر - فتتحول حركة ما قبل الآخر إلى ضم.

أما في غير الثلاثي فيكون وفق الأمثلة الآتية:

أكرم - أكرم

أستتبع - أستتبع

والملاحظ أن الصيغتين متشابهتان في حركة أولهما وآخرهما.

¹. شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، ص 400.

². محمد محمد داود، الصوائت والمعنى في اللغة العربية، دراسة دلالية ومعجم، ص 42.

3. التحول من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول: في الثلاثي.

قرأ ← قرئ

بنى ← بني

وفي غير الثلاثي يكون كالاتي:

درج ← درج

أقال ← أقيل

فالحركات التي تتبع الحرف الأول في الكلمة تتحكم في توجيه حركات ما قبل الآخر، كما أن المد يتبع الحركات، فالفتحة تبعها ألف في قال، والكسرة تبعها الياء في أقيل وهذا ما عرف عند علماء القراءات بإشباع المد¹.

وقد ترتقي الحركات الثابتة لتصل الذروة فتحول الفعل إلى اسم أو العكس، إنها أحد الأنظمة التحويلية الواسعة في العربية، فتجعلنا في دائرة لغوية تصل إلى نقطة البداية، أي ننطلق من الفعل إلى الاسم أو من الاسم إلى الفعل، فتحول الأفعال الماضية إلى مضارعة وأمر، وتتحول هذه الأفعال إلى مصادر ومشتقات. وتظل اللغة طيبة بصيغها وحركاتها، يمتلك الإنسان أدواتها، فيعبر عن كل الأحوال والظروف والأزمنة والأمكنة والروابط والعلاقات التي تحيط به وبحياته وبمن معه.

¹. لقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة بقوله: فأما الذين يشبعون فيمطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: يضرها، ومن مأمك. وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا. وذلك قولك: يضرها ومن مأمك"، الكتاب، ج4، ص 202. وينظر: ابن الجري، النشر في القراءات العشر، إشراف على محمد الصباغ، المكتبة التجارية القاهرة، ط1، ج2، ص 204-207.

فالكلمة العربية ذات مساحة دلالية واسعة تنتقل فيها وتتحول إلى كلمات مختلفة لا يمل الإنسان من استخداماتها لكثرة السياقات وتقلبها عبر التراكيب وانفتاحها على معان كثيرة وغير متناهية.

7. تعدد الوظائف الصوتية للحركة الإعرابية:

لا شك أن الحركة الإعرابية، علامة مميزة للكلمة العربية، وبيان على اكتمالها، فهي تحدد الدور الوظيفي لها، وتبين قوتها وأهميتها في التركيب، ثم إنها تقوم بدور الإسماع، فالرفع غير النصب والجر، ولكل حركة وقع إسماعي خاص بها، فالرفع قوة وتسلط للكلمة، والنصب انفتاح لها وأما الجر فامتداد وتوسع وكثرة. وإذا كان ضبط أواخر الكلمات ضرورة فرضها الاستعمال اللغوي، تقليلا من اللحن، فإنها أيضا طريق نحو التناغم والانسجام الإيقاعي والنصي معا. فإذا سمعنا نصا يقرأ بضوابط دقيقة دون إحداث توتر أو خلل على مستوى بنياته، فإننا نميل إلى سماعه والاستمتاع به، ويسهل علينا فهم معانيه، والانسياق وراء مقاصده ومراميه.

والخلاصة أن الانسجام لا يتحقق إلا بالوصل، وصل من شأنه أن يترجم فكر الكاتب واتزانه العلمي واللغوي، إضافة إلى ذوقه النحوي والأدبي الرفيع، ويفجر طاقات اللغة الكامنة الساكنة بنقلها إلى الآخر عن طريق القراءة والتكلم. ولعل خير مثال نسوقه هنا قراءة القرآن الكريم الذي يقف على كثير من نظام العربية من حركاته وسكناته، ووصله وفصله، ووقفه وابتدائه، وفواصله القرآنية وغير ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي دلالي، ط1، 1987م.

- 2- الأزهر الزناد، بحث في تولد الأدوات والمقولات النحوية من الأصول الأحادية الإشارية للغة العربية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة 2005.
- 3- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر خرج آياته الشيخ زكرياء عميرات وقدم له علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1423هـ، 2002م.
- 4- ابن جنبي، الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1999م.
- 5- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، عبد الحميد هندايوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ 2003م.
- 6- سيويوه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1988م.
- 7- عصام نورالدين، علم الأصوات اللغوية، الفونتيكا، دار الفكر اللبناني، ط1، 1992 .
- 8- ماريوباي أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، القاهرة، 1983م.
- 9- محمد محمد داود، الصوائت والمعنى في العربية، دراسة دلالية ومعجم، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، 2001م.
- 10- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسم بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، ط2، 2004م
- 11- ابن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1423هـ، 2002م.
- 12- يحيى عباينة، النظام السيميائي للخط العربي في ضوء النقوش السامية ولغاتها، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998م.
- 13- يحيى عباينة أيضا: التطور السيميائي لصورة الكتابة العربية، دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، ط1، 2000م.
- 14- ابن يعيش، شرح المفصل قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ، 2001م.